

قرارات

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى
وزارة المالية

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى مشترك رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٦

فى شأن استلام وتخزين الأقماع المحلية موسم ٢٠١٦

صادر بتاريخ ٢٩/٣/٢٠١٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

وزير الزراعة واستصلاح الأراضى

وزير المالية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ؛

وعلى قانون الزراعة الصادر بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة

للسلع التموينية ؛

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ بشأن نقل تبعية

الهيئة العامة للسلع التموينية لوزارة التموين والتجارة الداخلية ؛

وعلى قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٨٩ لسنة ٢٠١٤ ، ١٢٢ لسنة ٢٠١٥

بتشكيل الوزارة ؛

وعلى قرار رئيس الوزراء رقم ١١٢٣ لسنة ٢٠١٤ بنقل تبعية الشركة العامة

للصوامع والتخزين إلى الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بجلسته رقم (٢٤) المنعقدة بتاريخ ٩/٣/٢٠١٦

بشأن تطبيق منظومة توريد القمح المحلى موسم ٢٠١٦ ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يتم توريد محصول القمح المنتج محلياً موسم ٢٠١٦ لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية على أن يبدأ موسم التوريد اعتباراً من ١٥ أبريل ٢٠١٦ لجميع محافظات الجمهورية .

(المادة الثانية)

تحدد أسعار شراء القمح المنتج محلياً موسم ٢٠١٦ الذى يتم توريده لحساب الهيئة العامة

للسلع التموينية من الموردين كالاتى :

٤١٠ جنيهاً للأردب زنة ١٥٠ كجم درجة نظافة ٢٢,٥ قيراط .

٤١٥ جنيهاً للأردب زنة ١٥٠ كجم درجة نظافة ٢٣ قيراطاً .

٤٢٠ جنيهاً للأردب زنة ١٥٠ كجم درجة نظافة ٢٣,٥ قيراط .

وذلك لجميع الأصناف المنتجة محلياً على أن تكون خالية من الإصابة الحشرية والرمل

والزلط وبدرجة نظافة لا تقل عن ٢٢,٥ قيراط .

(المادة الثالثة)

يقتصر تسويق محصول القمح المنتج محلياً موسم ٢٠١٦ لحساب الهيئة العامة

للسلع التموينية على الجهات الآتية :

بنك التنمية والائتمان الزراعى والجمعيات التعاونية التابعة لوزارة الزراعة .

شركات المطاحن التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية .

الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين .

الشركة العامة للصوامع والتخزين .

وتتولى هذه الجهات استلام كميات القمح المنتج محلياً من الموردين بالشون المطورة

والبناكر والهناجر والصوامع المستوفاة للشروط والمواصفات المعتمدة من وزارة التموين

وتكون هذه الجهات مسئولة مسئولية كاملة عن الكميات التى تقوم باستلامها

حتى تسليمها لشركات المطاحن .

(المادة الرابعة)

تتولى وزارة المالية توفير التمويل اللازم للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لشراء القمح المنتج محلياً موسم ٢٠١٦ من المزارعين ، وعلى البنك تمويل الجمعيات الزراعية (ائتمان - إصلاح - استصلاح) التى تتعاقد مع المزارعين لتوريد ذلك المحصول لشون بنك التنمية والائتمان الزراعى ، ويكون البنك مسئول مسئولية كاملة قبل الهيئة العامة للسلع التموينية عن الكميات الموردة من التعاوانيات وإجراء المطابقات اللازمة معها .

كما تتولى وزارة المالية توفير التمويل اللازم لشركات المطاحن التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية والشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين والشركة العامة للصوامع والتخزين من خلال الهيئة العامة للسلع التموينية .

(المادة الخامسة)

تحدد عمولة التوريد شاملة الوزن والتسويق والتخزين والفوارغ والصيانة والمشالات (التحميل والتعتيق) بمبلغ ١٠٠ جنيه للطن .

(المادة السادسة)

تشكل لجان استلام وتخزين القمح المنتج محلياً بشون وصوامع وهناجر وبنابر الجهات والشركات المنصوص عليها فى المادة الثالثة من هذا القرار طبقاً للمواصفات المحددة بالمادة الثانية منه برئاسة مندوب عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، وعضوية كل من :

مندوب عن مديرية التموين والتجارة الداخلية .

مندوب عن الشركات المختصة .

مندوب عن الجهة الموردة .

مندوب عن مديرية الزراعة المختصة .

مندوب الجمعية القباينية للقيام بأعمال الوزن .

على أن يكون رئيس اللجنة ومندوب مديرية التموين والتجارة الداخلية بالمحافظة هما الفيصل فى فرز الكمية وتتولى لجان تسليم القمح من أماكن التخزين إلى شركات المطاحن .

(المادة السابعة)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير المالية وزير الزراعة واستصلاح الأراضى وزير التموين والتجارة الداخلية

د / خالد حنقى

د / عصام فايد

أ / عمرو ارحى